منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OECD

د.تهاني باقازي

محاور المحاضرة

- تعريف بالمنظمة
- الدول الأعضاء

ماهي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD:

هي منظمة دولية تعمل على بناء سياسات أفضل لحياة أفضل وتهدف الى صياغة السياسات التي تعزز الرخاء والمساواة والفرص والرفاهية للجميع.

نضع معايير دولية قائمة على الأدلة وإيجاد حلول لمجموعة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بالتعاون مع الحكومات وصانعي السياسات والمواطنين. ومن تحسين الأداء الاقتصادي وخلق فرص العمل إلى تعزيز التعليم القوي ومكافحة التهرب الضريبي الدولي، فإننا نوفر منتدى فريدًا ومركزًا معرفيًا للبيانات والتحليلات وتبادل الخبرات وتقاسم أفضل الممارسات.

الدول الأعضاء

يبلغ عدد الأعضاء في المنظمة حوالي 38 دولة، من أمريكا الشمالية والجنوبية إلى أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، يمثلهم سفراءهم، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

تتفاعل البلدان الأعضاء مع خبرائنا، وتستخدم بياناتنا وتحليلاتنا لتوجيه قرارات السياسة، وتلعب دورًا رئيسيًا في مراجعاتنا القطرية، والتي تم تصميمها لتشجيع الأداء الأفضل.

تشارك المفوضية الأوروبية في أعمال OESD، ولكن ليس لها حق التصويت.

الهيكل التنظيمى

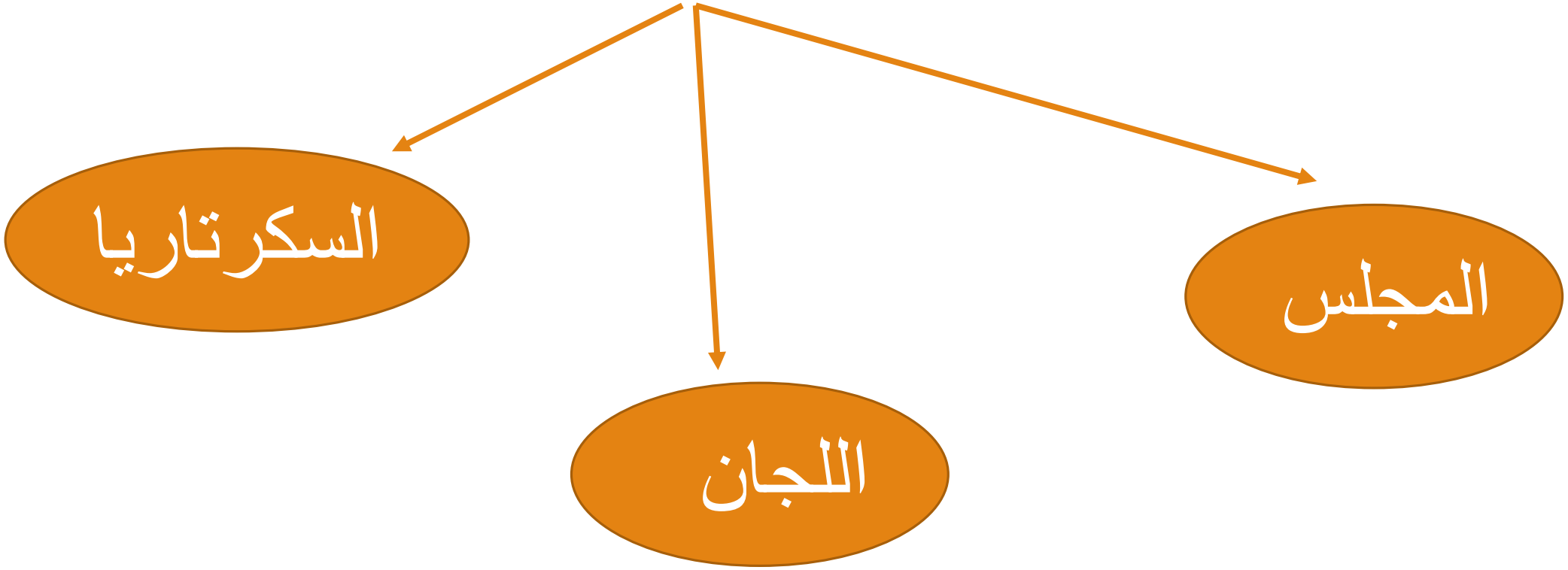

مجلس الإشراف والتوجيه الاستراتيجي

هو الهيئة الشاملة لصنع القرار في المنظمة. وتتكون من سفراء الدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية، ويرأسها الأمين العام .

يقدم ممثلو الدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية التوجهات الإستراتيجية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويتولى الأمين العام اتخاذ القرارات بتوافق الأراء.

ويجتمع المجلس بانتظام لمناقشة العمل الرئيسي للمنظمة، وتبادل المخاوف مرة كل عام في إطار اجتماع المجلس الوزاري ، الذي يجمع رؤساء الحكومات ووزراء الاقتصاد والتجارة والخارجية من الدول الأعضاء لرصد وتحديد أولويات العمل، ومناقشة السياق الاقتصادي والتجاري العالمي، والتعمق أكثر في قضايا مثل الميزانية أو عملية الانضمام.

لجان المناقشة والمراجعة

تجمع اللجان والخبراء ومجموعات العمل بين البلدان والشركاء لتبادل الخبرات في مجال السياسات والابتكار ومراجعة تنفيذ السياسات وتأثيرها.

حيث تعمل المنظمة من خلال أكثر من 300 لجنة وخبراء ومجموعة عمل تغطي جميع مجالات صنع السياسات تقريبًا. و تقترح هذه اللجان الحلول، وتقيم البيانات ونجاحات السياسات، وتستعرض إجراءات السياسات بين البلدان الأعاء.

تغطي اللجان نفس مجالات القضايا التي تغطيها الوزارات الحكومية، مثل التعليم، والمالية، والتجارة، والبيئة، والتنمية، والاتصال مع الخبراء على المستوى القطري.

ويأتي المشاركون في اللجنة من البلدان الأعضاء والشركاء، ويمثلون هيئات الدولة والأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال والمجتمع المدني. ويشارك حوالي 40 ألف شخص في هذه الاجتماعات كل عام.

ومن الممكن أن تتطور بعض المناقشات إلى مفاوضات تحدد فيها جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القواعد العالمية المشتركة وتتبعها.

السكرتارية

تقوم أمانة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتنفيذ عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويقودها الأمين العام وتتكون من مديريات وأقسام تعمل مع صانعي السياسات وواضعي السياسات في كل بلد، وتقدم رؤى وخبرات للمساعدة في توجيه صنع السياسات بناءً على الأدلة بالتنسيق الوثيق مع اللجان. ترفع تقارير المديريات إلى الأمين العام. يضم موظفو الأمانة البالغ عددهم 3300 اقتصاديين ومحامين وعلماء ومحللين سياسيين وعلماء اجتماع وخبراء رقميين وإحصائيين ومتخصصين في الاتصالات.

يقع مقر أمانة منظمة التعاون الاقتصادي التنمية الرئيسي في باريس، فرنسا، كما تمتلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أيضًا مراكز في برلين والمكسيك وطوكيو وواشنطن العاصمة، والتي تعد جزءًا من فريق الشؤون العامة والاتصالات التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

أمانات الكيانات ضمن أسرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

وكالة الطاقة الدولية IEA المنتدى الدولي للنقل ITF

وكالة الطاقة النووية NEA فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية FATF

شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف MOPAN

نادي الساحل وغرب أفريقيا SWAC

لمحة تاريخية

كانت المنظمة السابقة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، التي تم تشكيلها لإدارة المساعدات الأميركية والكندية في إطار خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

وتم التوقيع على اتفاقية تحويلها الى منظمة في شاتو دو لا مويت في باريس في 14 ديسمبر 1960 ودخلت حيز التنفيذ في 30 سبتمبر.

ومنذ ذلك الحين، كانت مهمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تتلخص في توفير قدر أعظم من الرفاهية في مختلف أنحاء العالم من خلال تقديم المشورة للحكومات بشأن السياسات التي تدعم النمو المرن والشامل والمستدام. ومن خلال تحليل السياسات والتوصيات القائمة على الأدلة والمعايير وشبكات السياسات العالمية، بما في ذلك التعاون الوثيق مع مجموعة السبع ومجموعة العشرين، ساعدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تعزيز الإصلاحات والحلول المتعددة الأطراف للتحديات العالمية.

وتمتد هذه المبادئ إلى أفق السياسة العامة، من مبدأ الملوث يدفع، الذي طورته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في السبعينيات، إلى البرنامج الدولي لتقييم الطلاب في التعليم، ناهيك عن الشفافية الضريبية والذكاء الاصطناعي.

طوال تاريخها، سعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية جاهدة لتصبح أكثر عالمية وأكثر شمولا وأكثر أهمية.

مواجهة التضخم وانخفاض النمو-الآفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التقرير المؤقت سبتمبر 2023

في النصف الأول من عام 2023، لكن آفاق النمو لا تزال ضعيفة. ومع تزايد وضوح السياسة النقدية والتعافي الأضعف من المتوقع في الصين، من المتوقع أن يكون النمو العالمي في عام 2024 أقل مما كان عليه في عام 2023. وفي حين أن التضخم الإجمالي آخذ في الانخفاض، فإن التضخم الأساسي لا يزال مستمرا، مدفوعا بقطاع الخدمات ولا يزال نسبيا وأسواق العمل الضيقة. وتستمر المخاطر في الميل نحو الجانب السلبي. ومن الممكن أن يظل التضخم أكثر ثباتا مما كان متوقعا، مع استمرار احتمال حدوث المزيد من الاضطرابات في أسواق الطاقة والغذاء.

وأي تباطؤ حاد في الصين من شأنه أن يثقل كاهل النمو في مختلف أنحاء العالم بشكل أكبر. ولا يزال الدين العام مرتفعا في العديد من البلدان.

ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.0% في عام 2023، قبل أن يتباطأ إلى 2.7% في عام 2024. ومن المتوقع أن تستمر آسيا في الحصول على حصة غير متناسبة من النمو العالمي في الفترة 2023-2024، على الرغم من التعافي الأضعف من المتوقع في الصين عام 2024.

GDP projected growth rates for 2023 and 2024

Year-over-year, %

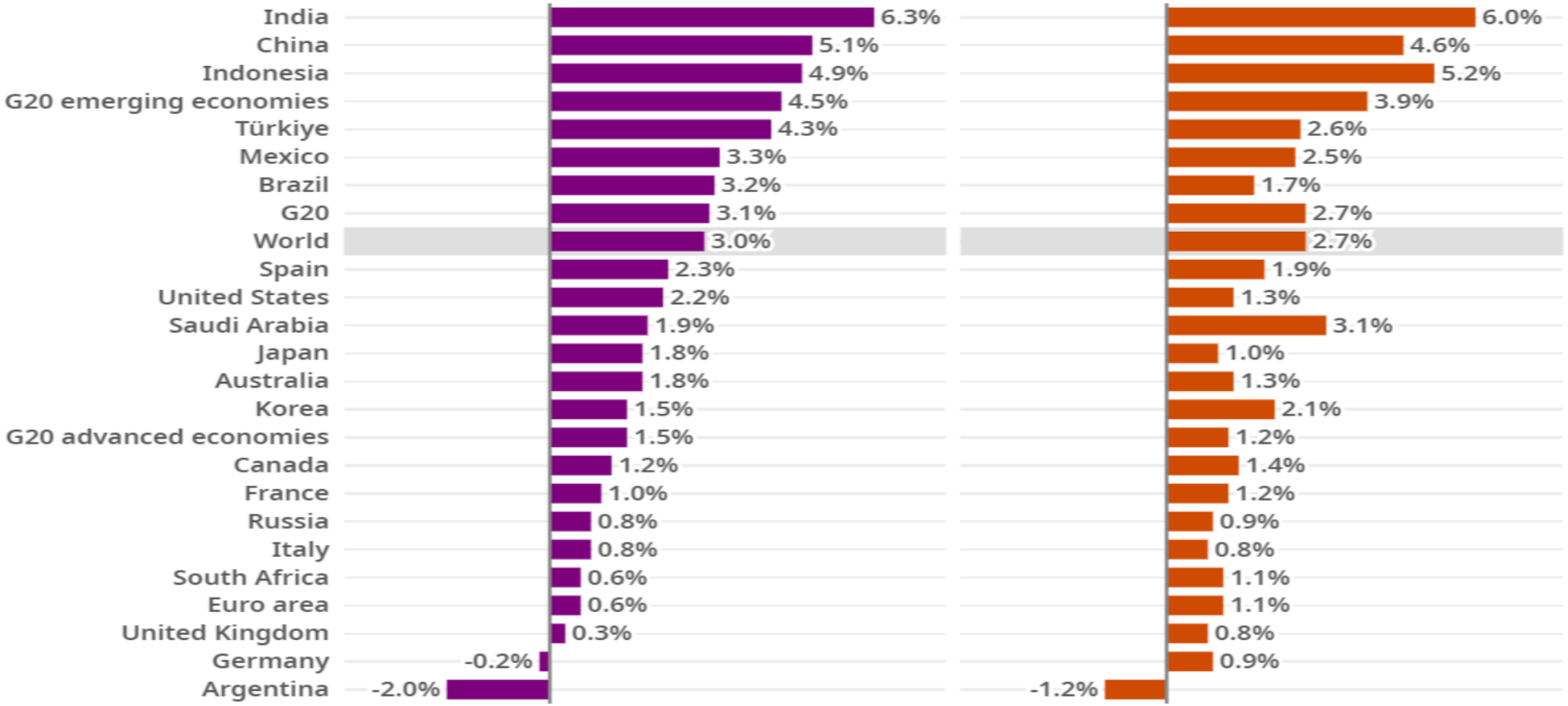

Source: OECD Economic Outlook, Interim Report September 2023.

التضخم الرئيسي آخذ في الانخفاض ولكن التضخم الأساسي لا يزال مستمرا

استمر التضخم الرئيسي في الانخفاض في العديد من البلدان، مدفوعًا بانخفاض أسعار المواد الغذائية والطاقة في النصف الأول من عام 2023.

ومع ذلك، فإن التضخم الأساسي - التضخم باستثناء المكونات الأكثر تقلبًا، الطاقة والغذاء - لم يتباطأ بشكل ملحوظ. ولا يزال أعلى بكثير من أهداف البنوك المركزية.

يتمثل الخطر الرئيسي في أن التضخم قد يستمر في إثبات أنه أكثر ثباتًا من المتوقع، مما يعني أن أسعار الفائدة بحاجة إلى تشديدها بشكل أكبر أو البقاء أعلى لفترة أطول.

Inflation remains too high in most economies

Year-over-year, %

Brazil × Euro area × Japan × Mexico × United States × Select countries

Headline | Core

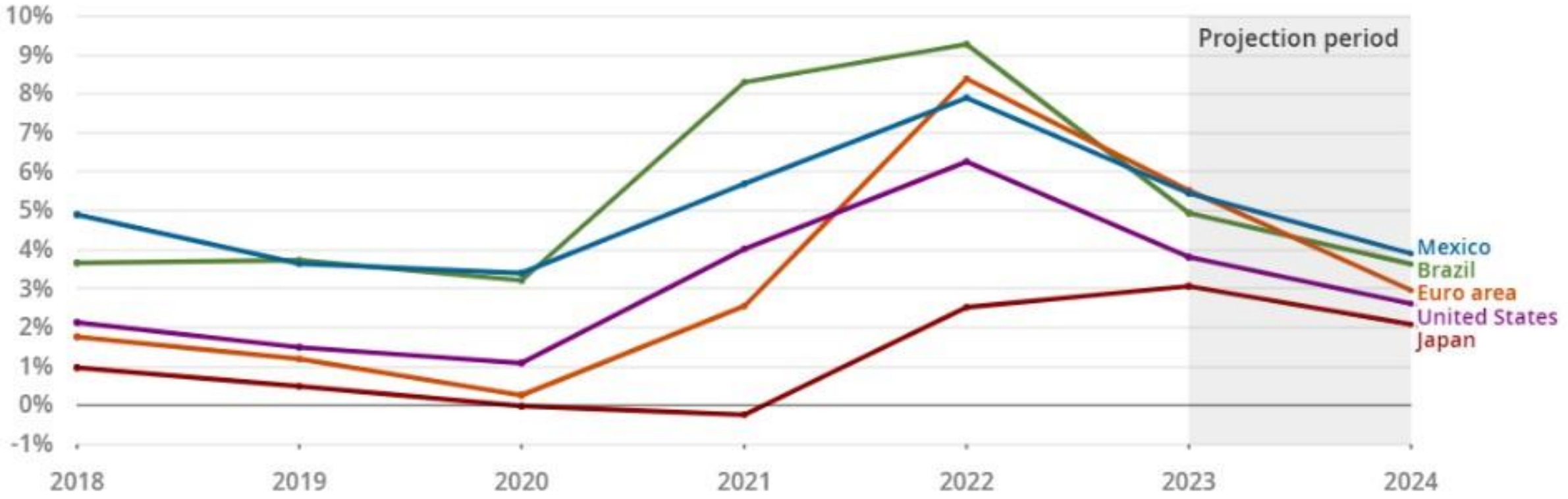

Source: OECD Economic Outlook, Interim Report September 2023

OECD

إن السياسة النقدية تشق طريقها عبر اقتصاداتنا

إن تشديد السياسة النقدية يشق طريقه عبر الاقتصادات. وإلى جانب الزيادة السريعة في أسعار الفائدة، ارتفعت أسعار الفائدة على قروض الشركات الجديدة وقروض الرهن العقاري الجديدة. ورغم أن ارتفاع تكاليف الاقتراض أمر مؤلم بالنسبة للأسر والشركات، فإن تثبيط طلب الأسر والشركات من خلال ارتفاع تكاليف الاقتراض يشكل قناة قياسية تدخل من خلالها السياسة النقدية مفعولها عادة.

Borrowing costs are rising

%, per annum, median rates across advanced economies

Note: Advanced economies considered are Australia, Canada, Denmark, France, Germany, Italy, Japan, New Zealand, Norway, Spain, Sweden, Switzerland, United Kingdom and United States.

Source: OECD Economic Outlook, Interim Report September 2023

OECD

إن الحيز المتاح للسياسة النقدية في معظم اقتصادات الأسواق الناشئة مقيد بسبب الظروف المالية العالمية الصعبة والحاجة إلى الحفاظ على ثبات توقعات التضخم.

وقد أدى تحسين أطر السياسات والإجراءات السريعة إلى تعزيز فعالية السياسة النقدية في العديد من الاقتصادات الكبرى وساعد على ضمان تجنب الضغوط المالية حتى الآن. ومع ذلك، في بعض الحالات، من شأن السياسات الاحترازية الأقوى أن تزيد من تعزيز القدرة على الصمود وزيادة هامش السياسة النقدية.

ظلت أسعار الفائدة دون تغيير لبعض الوقت في العديد من الاقتصادات الكبرى، بما في ذلك الهند وإندونيسيا والمكسيك وجنوب أفريقيا، مع ضغوط تضخمية عند مستويات معتدلة، وقد حدثت بالفعل تخفيضات في أسعار الفائدة في البرازيل وعدد من الاقتصادات الأصغر حيث بدأ تشديد السياسات في عام 2018. مرحلة مبكرة نسبيا. وهناك مجال لبعض التيسير السياسي المتواضع خلال العام المقبل في جميع هذه الاقتصادات، بشرط أن تظل ضغوط التضخم تحت السيطرة بشكل جيد. وفي المقابل، هناك حاجة إلى تشديد السياسات بشكل إضافي في تركيا للمساعدة في معالجة التضخم المرتفع بشكل عنيد.

سياسة مالية

وتواجه الحكومات ضغوطاً مالية متزايدة. أصبحت مستويات الدين العام أعلى عمومًا مما كانت عليه قبل الجائحة (الشكل 11، اللوحة أ)، وفي العديد من البلدان عند مستويات **نسبة** إلى الناتج المحلي الإجمالي لم نشهدها من قبل إلا في زمن الحرب، مع استمرار عبء خدمة الديون في الارتفاع مع استحقاق الديون المنخفضة العائد وانكماشها. واستبدالها بإصدارات جديدة ذات عائد أعلى.

كما أن التحول المناخي، وتأثير شيخوخة السكان على الإنفاق على الصحة ومعاشات التقاعد (الشكل 11، اللوحة ب)، وخطط زيادة الإنفاق الدفاعي (الإطار 2) يزيد أيضًا من ضغوط الإنفاق في المستقبل. كما ارتفعت التوقعات العامة للتدخل المالي للمساعدة في تعويض الصدمات الاقتصادية في أعقاب الوباء وأزمة الطاقة. وفي غياب التعديلات على الإنفاق أو الزيادات في الضرائب، فإن كل هذه العوامل تعني ضمناً زيادات كبيرة في المستقبل في نسب الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

https://www.oecd-ilibrary.org/sites/1f628002-en/index.html?itemId=/content/publication/1f628002-en#section-d1e430-37ed2a2086